حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

هاشتاغ فلسطين 2016

تقرير
النشاط الرقميّ الفلسطينيّ

نيسان 2017

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

هاشتاغ فلسطين 2016:
تقرير النشاط الرقميّ الفلسطينيّ

إصدار: "حملة-المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي"

إعداد: ميّ خلف، د. محمد وسام عامر

مساعدة إعداد: نور علوان

تنقيح ومراجعة لغوية للنسخة العربية: هنادي قواسمي

مراجعة: نديم ناشف روزالين حصري كلوي باترسون

نيسان 2017

جميع الحقوق محفوظة لـ "حملة -المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي"

تابعونا عبر:

www.7amleh.org

7amleh/

7amleh@

7amleh

7amleh@gmail.com

مقدمة

يقدّم "حملة" - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي تقريره السنويّ الثاني بعنوان "هاشتاغ فلسطين 2016"، والذي يرصد من خلاله مضمون النشاط التوعوي السياسي-والاجتماعي للفلسطينيين على الشبكات الاجتماعية لعام 2016. يركّز التقرير على أبرز ما شغل الفلسطينيين من قضايا سياسية واجتماعية لهذا العام، والتي انعكست على مضمون نشاطهم في الشبكة العنكبوتية، وظهرت بكثرة في الخط الزمنيّ لشبكات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك، وفي محرّك البحث الأشهر، جوجل.

يحرص "حملة" على أن يكون التقرير جامعاً لكافة الفلسطينيين على اختلاف توزيعهم في البلاد، ففي حين فرض الاحتلال الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني واقعاً مقسّماً عليهم، تمثّل في أحد أشكاله بالتعامل معهم إحصائياً كفئات مختلفة، عادت وسائل التواصل الاجتماعي لتجمعهم في حيّز افتراضي واحد يُمكِنُهم من خلاله التعبير عن الهموم والطموحات المشتركة وخلق رواية جمعية.

يعرض التقرير في فصله الأول إحصائيات عن الاتصال بالشبكة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وسط الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزّة أو أراضي عام 1948. في الفصل الثاني يعرض التقرير عدداً من الوسوم التي حصدت التفاعل الأكبر لعام 2016، وذلك بناءً على تحليل التقارير والمواد الإعلامية التي وردت حولها، سواء كانت أخباراً أو تقارير أو فيديوهات. إلى جانب ذلك يعرض التقرير أهم الحملات الإعلامية التي نُظِّمت بهدف الاحتجاج على عدة قضايا، منها ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الفلسطينيين، والإجراءات المتخذة من قبل شركة "فيسبوك" لمراقبة المحتوى الفلسطيني، هذا إلى جانب المطالبة بتحرير أسرى مضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية، وقضايا أخرى متعلقة بالمرأة أو بالتطبيع.

أما الفصل الثالث فيتطرق إلى انتهاك الحقوق الرقمية في فلسطين، سواء من قبل السلطات الإسرائيلية، أو الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ذلك الفصل تتم مناقشة الموضوع من خلال محورين، الأول هو الاعتقالات التي نفذت ضدّ الفلسطينيين على خلفية نشر مضامين على منصات التواصل الاجتماعي، أما المحور الثاني فيعرض استراتيجية إسرائيل الجديدة لضبط الحيّز الرقمي وتضييقه أمام الفلسطينيين.

عبر تقديمه ملخصاً لأبرز الوسوم النشطة والحملات الإعلامية يلقي التقرير الضوء على النقاشات التي هيمنت على الحيّز الرقمي في فلسطين، الذي افترضنا أنه انعكاس لاهتمامات الناس وهمومها في الواقع. كما أن التطرق بفصل كامل لانتهاكات الحقوق الرقمية يوّضح الصورة حول الأدوات القمعية المستخدمة من قبل إسرائيل للتضييق على حرية التعبير، وجهودها في هذا الإطار لتحييد قوة وسائل التواصل الاجتماعي كأداة تعبئة وحشد وتوثيق بيد الفلسطينيين. كما يوّضح التقرير التوّجه الجديد الذي تسلكه إسرائيل باتجاه التأثير على سياسات الشركات المالكة لمواقع التواصل الاجتماعي ومحاولة تحويلها لأداة قمع في يد السلطة.

اختار معدّو التقرير الوسوم الأكثر استخداماً لعام 2016 عن طريق رصد عدد مرات ظهور كلّ وسم في شبكات التواصل الاجتماعي، تويتر وفيسبوك، وذلك باستخدام محرّك البحث "جوجل". صنّفت الوسوم الأبرز وفقاً للقضايا التي تطرحها، وهي الأسرى والتطبيع والعمليات وممارسات إسرائيل ضدّ الفلسطينيين في الحيّز الرقمي، ومن ثم اختيرت الوسوم الأكثر تفاعلاً في كلّ قضية، مع ضمان التوازن بين السياسي والاجتماعي. أما اختيار الحملات فقد تم على أساس توافقها مع مكوّنات مفهوم "الحملة الإعلامية"، أي كونها مُنَظَمَة ومُحددة بزمن وتسعى لهدف معين، هذا إلى جانب فحص انتشارها الذي حُدِّدَ من خلال رصد مرات ظهور معلوماتها (أي معلومات الحملة) على محرّكات البحث، مع ضمان التنويع بين السياسي والاجتماعي كذلك.

أُعِدّ هذا التقرير إيماناً بأهمية حماية حريّات الشعوب وحقّها بالتعبير عن مواقفها وهمومها ونقل روايتها بكل الأدوات التي يتيحها العصر. وفي السياق الفلسطيني، يُثمّن "حملة" ضرورة توثيق نشاط الإعلام الاجتماعي الفلسطيني وكلّ ما ينتج عنه من تداعيات، إيماناً بأن التوثيق المستمر للسلوكيات والقصص الماضية والراهنة هو أداة في غاية الأهمية لدراسة المجتمع وتوجهاته المتغيرة، كما أن توثيق الانتهاكات خطوةٌ مهمةٌ يحتاجها صاحبُ الحقّ في طريق استرجاع حقّه.

الفصل الأول أرقام وإحصائيات

يُقدِّم هذا الفصل إحصائيات تناولت استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين عام 2016. ونظراً للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والانقسام الفلسطيني، توزع الفلسطينيون على ثلاث مناطق جغرافية مختلفة، وهي الضفة الغربية الواقعة ضمن نفوذ السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وقطاع غزة الواقع ضمن نفوذ حركة حماس، وأراضي الـ 1948 التي يسكن فيها أكثر من مليون ونصف فلسطيني تحت نفوذ السلطات الإسرائيلية.

إن هذا التوزيع تحت حكم سلطات مختلفة يجعل الحصول على معلومات إحصائية دقيقة حول استخدام الإنترنت في فلسطين ككلّ مهمةً معقدة، ففي حين يتزوّد الفلسطينيون في غزة بالإنترنت وخدمات الاتصالات عن طريق شركات فلسطينية، تُزوّد شركاتُ اتصالات فلسطينية وإسرائيلية مناطق الضفة الغربية بهذه الخدمات. بينما يتزوّد الفلسطينيون في أراضي الـ 1948 بخدمات الإنترنت والاتصالات عن طريق الشركات ومزوّدي الخدمة الإسرائيليين. وانطلاقاً من هذا التقاطع في السوق الإسرائيلية والفلسطينية بالضفة الغربية، وخضوع المناطق الثلاثة لنفوذ سلطات مختلفة، لا توجد جهة مركزية واضحة مسؤولة عن جمع المعلومات الإحصائية حول استخدام الإنترنت في عموم فلسطين وتوفيرها على شكل تقارير سنوية واضحة وشاملة.

كذلك الأمر بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بعدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيسبوك، في فلسطين، فإن الحصول على معلومات دقيقة بهذا الشأن ليس متاحاً بشكل تام ومؤكد. وفي أراضي الـ 48 على وجه الخصوص يصعب حصر العدد الدقيق لأصحاب حسابات الفيسبوك نظراً لأن المستخدمين يفعّلون حساباتهم بعدة لغات هي العبرية والإنجليزية إلى جانب العربية، مما يجعل الاعتماد على لغة الحساب كمعيار للحصول على عدد المستخدمين طريقةً غير بالغة الدقة. وما يؤكد ذلك هو أن 28.5٪ تقريباً من مستخدمي الإنترنت من الفلسطينيين في أراضي الـ 1948 أعربوا عن تفضيلهم لاستخدام اللغة العبرية في نشاطهم عبر شبكة الإنترنت[1].

رغم هذه الصعوبات، سنعرض في هذا الفصل ما نشر في تقارير مسبقة عن نسب استخدام الإنترنت في فلسطين، وإحصائيات حول شبكات التواصل الاجتماعي. وفي هذا الفصل سنتناول الإحصائيات - مضطرين - بحسب التقسيم المناطقي الموضح أعلاه، إذ سنبدأ بعرض الإحصائيات المتعلقة باستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي فيما يخص الضفة الغربية وقطاع غزة وتليها الإحصائيات المتعلقة بأراضي الـ48. ومن الجدير بالذكر في هذا الإطار، أنه في ظل هذه التقسيمات المفروضة غالباً ما تضيع الأرقام والإحصائيات حول القدس، إذ أن عمل جهاز الإحصاء الفلسطيني في المدينة مقيّد، كما أن غالبية الإحصائيات التي تُجرى في أراضي الـ 1948 لا تتطرق للقدس.

الضفة الغربية وقطاع غزة

أصدر مركز إحصائيات الإنترنت العالمي بيانات عن حجم استخدام الإنترنت في فلسطين حتى شهر يونيو/حزيران 2016، وفلسطين هنا حسب تعريف هذا المركز هي "الضفة الغربية وغزة". وبحسب الإحصائيات التي نشرها المركز بلغت نسبة مستخدمي الإنترنت حتى التاريخ المذكور 63.2٪ بواقع 3 ملايين و7 آلاف و869 مستخدماً، في حين بلغت نسبة مستخدمي موقع فيسبوك 35.7٪ من إجمالي الفلسطينيين في الضفة والقطاع، أي بواقع مليون و700 ألف مستخدم[2].

كما نشر جهاز الإحصاء الفلسطيني في مايو/ أيار 2015 بمناسبة اليوم العالمي لمجتمع المعلومات والذي يصادف 17 مايو/ أيار من كل عام بيانات[3] عن الأسر الفلسطينية المزوّدة بخدمة الإنترنت في المنزل. وبحسب الجهاز فإن 48.3٪ من العائلات الفلسطينية في الضفة والقطاع تستخدم الإنترنت في المنزل في العام 2014، بواقع 51.4٪ في الضفة الغربية و42.2٪ في قطاع غزة. وهكذا يرصد جهاز الإحصاء ارتفاعاً بنسبة الاستخدام إذا ما قورنت النسب بعام 2011 حين كانت نسبة الأسر الفلسطينية المزودة بخدمة الإنترنت هي 30.4٪ فقط. وبحسب نفس البيانات المنشورة عام 2015، وصل عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي 75.1٪ من ضمن مستخدمي الإنترنت في فلسطين ضمن الفئة العمرية 10 سنوات فما فوق.

---

1. للاطلاع على تقرير "ركاز" للمسح الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني بأراضي 1948 لعام 2014 أنظر هنا: http://www.rikaz.org/ar/publication/SE4/SE_IV_tables.pdf
2. التقرير الكامل بمركز إحصاء الإنترنت العالمي http://www.internetworldstats.com/middle.htm#ps
3. للاطلاع على التقرير كاملاً من هنا: http://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_IntDyInfoSoc2015E.pdf

شركات الاتصال في الضفة وقطاع غزة

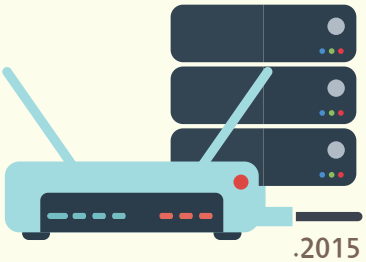

وبحسب التقرير[4] فإن العدد الإجمالي لشركات الإنترنت المسجلة في وزارة الاتصالات الفلسطينية وصل إلى 56 شركة موزعة كالتالي: 40 شركة اتصال لاسلكي WiFi و6 شركات اتصال VOIP (أي شركة الاتصال عبر بروتوكول الإنترنت) و10 شركات اتصال بشبكة الإنترنت عريضة النطاق(Broadband)، وفيما يتعلق بعدد شركات استيراد معدات الاتصال وصل إلى 40 شركة لعام 2015.

كما رصد تقرير جهاز الإحصاء الفلسطيني عدد خطوط الهاتف الثابت في الضفة الغربية وقطاع غزة وقالت إنها وصلت 403.1 ألف في 2014، بينما وصل عدد مستخدمي الهواتف النقالة إلى 3.1 مليون مستخدم، وقد وصل عدد مشتركي ADSL إلى أكثر من 235 ألف في سنة 2014. في حين ذكر تقرير الجهاز أن عدد الحواسيب الحالي في المنازل في فلسطين يُقدر بـ 1.1 مليون جهاز حاسوب (أجهزة ثابتة وأجهزة محمولة وأجهزة لوحية). كما أشار التقرير أيضاً بأن أكثر من نصف الفلسطينيين يستخدمون الهواتف الذكية، إذ وصلت نسبة المنازل التي يمتلك أفرادها هواتف ذكية إلى ٪51 عام 2014، وقد حددت النسبة بـ ٪59.4 في الضفة الغربية و٪34.7 في قطاع غزة.

أهداف الاستخدام والتقسيم الجندري

وفيما يخص الهدف من استخدام شبكات التواصل الاجتماعي تشير النتائج[5] في تقرير جهاز الإحصاء الفلسطيني أن ٪75 من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي يهدفون إلى التعارف، و٪76.5 يهدفون إلى استخدام الألعاب والتسلية، و٪62 يستخدمونها للاتصالات الهاتفية المجانيّة. كما أوضحت ذات الدراسة أن الأهداف الأقل هي المواضيع الدينية ٪34.2 والمواضيع الثقافية ٪33.3 والشؤون السياسية ٪25.8 ومواضيع التراث بنسبة ٪19.8.

وقد وُزِّع استخدام الإنترنت بحسب الجندر أيضاً، حيث بلغت نسبة استخدام الإنترنت من قبل النساء ٪2.8 مقابل ٪7.9 لدى الرجال عام 2000، في حين أنه في عام 2014 بلغت نسبة النساء مستخدمات الإنترنت ٪47.5 مقابل ٪59.6 من الرجال[6]. ومن هنا نرى أن هناك تقليص للفجوة الجندرية في استخدام التكنولوجيا.

أراضي عام 1948 (الداخل الفلسطيني)

بحسب تقرير المسح الاجتماعي والاقتصادي الرابع[7] الصادر عن مؤسسة "ركاز" عام 2014، فإن نسبة الأسر الفلسطينية في أراضي عام 1948 التي تمتلك حاسوباً في المنزل بلغت ٪56.3، فيما قالت ٪44.3 من الأسر أنها تمتلك حاسوباً نقّالاً. كما أن ٪42.9 ممن هم في جيل 10 سنوات فما فوق يستخدمون الحاسوب بشكل دائم، بينما ٪16.7 فقط يستخدمونه أحياناً. ويذكر أنه وجدت علاقة طردية بين استخدام الحاسوب والمؤهل العلمي مقابل علاقة عكسية بين استخدامه والفئة العمرية.

وعن أهداف الاستخدام يقول التقرير إن٪83.7 منهم يستخدمون الإنترنت للاطلاع والمعرفة، و٪65.1 بهدف قراءة الأخبار، ٪64.1 تستخدم الحاسوب بهدف التسلية والترفيه، فيما ٪29.2 تستخدمه بهدف العمل، هذا مقابل ٪44.2 تستخدمه بهدف التعليم والدراسة.

أما نسبة استخدام الإنترنت بشكل عام فقد سجّلت نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع ٪90.4 من مجمل مستخدمي الحاسوب من فئة عمرية 10 سنوات فما فوق، ٪91.4 من الإناث و٪89.4 من الذكور. وعن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي يقول التقرير أن ٪76.9 من المستخدمين للحاسوب والإنترنت أعربوا عن كونهم يستخدمونه لتصفح شبكات التواصل الاجتماعي.

وعن تفضيلاتهم باستخدام اللغات المختلفة، أعرب ٪28.5 عن تفضيلهم لاستخدام اللغة العبرية مقابل ٪61.2 يفضلون استخدام اللغة العربية و٪5.9 فقط يفضلون اللغة الإنجليزية، فيما أعرب ٪4.4 منهم عن استخدامه لكلّ من اللغتين العربية والإنجليزية أثناء تصفحه للإنترنت.

4. المصدر السابق | 5. المصدر السابق | 6. المصدر السابق | 7. انظر المصدر رقم 1.

الفصل الثاني حملات إعلامية ووسوم نشطة

أصبح الفضاء الافتراضي في عصر التواصل الإلكتروني الأداة الأسهل للتعبير عن المواقف والآراء وتناقل الأخبار والحشد وتعبئة الرأي العام. وانطلاقاً من ذلك نُظّمَت في فلسطين عدد من الحملات الإعلامية تناولت قضايا اجتماعية وسياسية مختلفة. وعليه، يعرض الفصل التالي أبرز الحملات الإعلامية الفلسطينية وأنشط الوسوم التي استخدمها المجتمع الفلسطيني الإلكتروني عام 2016، وذلك بحسب ما رصده "حملة".

وهنا يجدر توضيح الفرق بين الحملات الإعلامية والوسوم النشطة، وسبب تقسيمها في التقرير إلى فئتين. بدايةً، تشير الحملة الإعلامية إلى وجود حراك منظم ومقصود ومخطط له يحشد لأجل قضية معينة، ويستخدم في سبيل وضعها على الأجندة الجماهيرية كافةَ الأدوات الإعلامية الممكنة، مثل البيانات الصحفية والمقابلات وإنتاج الفيديوهات والنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي – بما في ذلك عبر الوسوم-من أجل تحقيق هدف محدد مسبقاً. أما الوسوم النشطة فتُعدُّ حراكاً شعبياً إلكترونياً غير منظم بالضرورة، وتعتبر مؤشراً لقوة رد فعل المجتمع الفلسطيني الإلكتروني حول حدث ما أو قضية معينة، دون أن يكون هناك هدفٌ نهائيٌ أو مطلب واضح لها، فهي إذاً ليست حملة إعلامية منظمة.

الحملات

نظمت في عام 2016 العديد من الحملات التي تطالب وتسعى لتحقيق أهداف متنوعة، سواء كانت هذه الأهداف اجتماعية توعوية أو مطالب سياسية. تركزت أهم الحملات من حيث التفاعل والتأثير في النصف الثاني من العام، وفي حين برزت في بداية العام حملات كانت قد بدأت في أواخر عام 2015. في الصفحات التالية يعرض التقرير عدداً من الحملات المهمة مرتبةً وفقاً لانتشارها والصدى الذي لاقته، ومع الأخذ بعين الاعتبار التنويع بين الحملات السياسية والاجتماعية، واختلاف سياقها المحلّي والدولي. وفي هذا السياق يذكر أن تحديد مدى التأثير كان وفقاً للمعطيات التي قدمها منظمو الحملة حول حجم التفاعل، إلى جانب رصد مرّات ظهور اسم الحملة ذاتها في محركات البحث.

"وقف النشر"

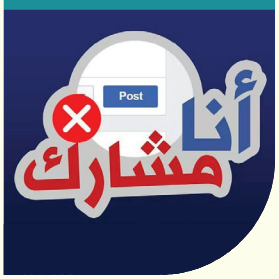

دشّن عدد من الناشطين الفلسطينيين في 25 سبتمبر/أيلول عام 2016 حملة إعلامية كبيرة ضدّ موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، أطلق عليها اسم حملة "وقف النشر"، احتجاجاً على سياسة الموقع ضد المحتوى الفلسطيني. إذ تم بموجب هذه السياسة تجميد عدد من الحسابات الشخصية لمستخدمين فلسطينيين ومدراء صفحات معروفة، منها صفحة "المركز الفلسطيني للإعلام"[8] وصفحة "وكالة شهاب للأنباء" التي يتابعها أكثر من 6 مليون مستخدم، بالإضافة إلى مدراء من صفحة "شبكة قدس الإخبارية" التي يتابعها أكثر من 5 مليون شخص، وذلك دون سابق إنذار أو تنويه[9].

دعت الحملة لوقف النشر والتفاعل في موقع فيسبوك لمدة ساعتين ابتداءً من الثامنة مساءً وحتى العاشرة في اليوم المذكور، وتغيير صورة الصفحة الشخصية لصورة الحملة، والإعلان عن المشاركة بالحملة عبر منشورٍ شخصي. بالمقابل، حشد الناشطون أنفسهم للتغريد عبر وسم "#FB Censors Palestine" أي "فيسبوك يراقب فلسطين" في موقع تويتر تعبيراً عن رفض تضييق فيسبوك على المحتوى الفلسطيني استجابةً لطلبات إسرائيلية. في هذا السياق يذكر أن إسرائيل ادعت إبرام اتفاق بينها وبين فيسبوك أدى لموجة الإغلاق هذه، فبحسب تصريح لوزيرة القضاء الإسرائيلية آيليت شاكيد، قدّمت الحكومة الإسرائيلية 158 طلباً لفيسبوك بإغلاق صفحات وحذف محتوى واستجابت إدارة الشركة لـ 95٪ منها[10]. بالرغم من ذلك، نفت فيسبوك على لسان سيمون ميلنر، مدير السياسات في فيسبوك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجود هذا الاتفاق.

تعتبر حملة وقف النشر هي الأبرز فلسطينياً لعام 2016 نظراً للتفاعل الكبير الذي لاقته عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والذي ساهم باسترجاع عدد من الصفحات والحسابات الشخصية التي أغلقت. وبحسب بيانات تحليل التفاعل التي نشرتها "شبكة قدس الإخبارية"، فقد تصدّر الوسم في فلسطين وعدد من الدول العربية، وفاق حجم التفاعل عليه الـ 260 مليون تفاعل، وفاق حجم الوصول (REACH) الـ 48 مليون، وشارك بالتغريد خلال الساعتين أكثر من 8 آلاف مغرّد نشروا أكثر من 45 ألف تغريدة[11].

8. "فيسبوك يُغلق 12 حسابا لمدراء صفحات فلسطينية"، قدس برس، 13.10.2016، http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=24095
9. "عرب 48 يشارك في حملة "وقف النشر" في فيسبوك"، عرب 48، 24.09.2016، http://bit.ly/2leGYrS
10. "وزيرة القضاء: فيسبوك حذف 95٪ من المنشورات التي طلبت إسرائيل حذفها"، هآرتس، 12.09.2016، http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.3066094
11. انظر الرسم البياني هنا: https://twitter.com/qudsn/status/780130425029165056

"باي بال لأجل فلسطين"

ضمن حملة دوليّة ضدّ شركة "باي بال" للخدمات المالية الإلكترونية، دشن ناشطون فلسطينيون على موقعيّ التواصل الاجتماعي "تويتر" و"فيسبوك" وسم "#PayPal4Palestine" يوم الجمعة الموافق 26 أغسطس/آب عام 2016 بعد أن طالبت 43 شركة ومنظمة فلسطينية الشركة العالمية بتفعيل خدمة الدفع الإلكتروني "باي بال" في فلسطين، وبعد تجاهل الشركة لطلب تحديد اجتماع لمناقشة الأمر[12].

تدعي الشركة أن الأراضي الفلسطينية "لا تلائم خدمات الشركة" وأنه ليست هناك أية خطط حالية للتوسع في المنطقة. من ناحيتهم، اعتبر ناشطو مواقع التواصل الاجتماعي هذا الرد على أنه هذا "تعامل غير عادل"، إذ يساند الاحتلال ويزيد من العوائق أمام الفلسطينيين خاصة في القطاع التكنولوجي[13].

وبالإضافة لحملة التغريد التي نظمت في أغسطس/آب الماضي، أطلقت موجة جديدة في 1 نوفمبر/تشرين الثاني. وتشترك في الحملة العديد من الشبكات الإعلامية الفلسطينية والمؤسسات وجماعات الضغط المحلية والدولية، التي توزع جهودها بين موقع فيسبوك عبر الصفحة الرسمية للحملة [14] "PayPal For Palestine" التي يتابعها أكثر من 2000 مستخدم، وموقع تويتر الذي غرّد ويغرّد فيه الناشطون عبر وسم الحملة.

"اعرفها"

فأطلقت الجمعية الفلسطينية "نساء ضد العنف" الفاعلة في أراضي الـ 48 في سبتمبر/أيلول 2016 حملة إعلامية داعمة للنساء تهدف من خلالها الاحتفاء بنجاحات النساء القياديات في مختلف مناحي الحياة، وذلك للمساهمة في تغيير الخطاب السائد حول إمكانيات المرأة ودورها القيادي في مواقع اتخاذ القرار[15].

وفي إطار الحملة استخدمت العديد من الأدوات الإعلامية بهدف نشر الرسالة الإعلامية للحملة على أوسع نطاق. فعبر موقع يوتيوب وقناة [16] "Wavo1992"، وعبر صفحة "نساء ضد العنف"[17] ووسم "#اعرفها" في موقع فيسبوك نشر عدد من الفيديوهات القصيرة التي تحكي فيها نساء فلسطينيات تجارب التحدي والنجاح التي خضن غمارها خلال حياتهن. وقد لاقت الحملة رواجاً كبيراً إذ جمعت الفيديوهات مئات آلاف المشاهدات، وفاق الحد الأدنى للمشاهدات الـ 40 ألف مشاهدة، فيما تخطى عدد مشاهدات أحد الفيديوهات عتبة الـ 100 ألف.

12. "PayPal4Palestine campaign urges PayPal to serve Palestinians, not just Israeli, "Mondoweiss, 28.08.2016" : http://mondoweiss.net/2016/08/paypal4palestine-campaign-palestinians
13. "Palestinians Say They Need PayPal, But PayPal Isn't Interested, "Motherboard, 13.09.2016" : https://motherboard.vice.com/en_us/article/palestinians-say-they-need-paypal-but-paypal-isnt-interested
14. صفحة الحملة: https://www.facebook.com/PayPal4Palestine/?ref=ts&fref=ts
15. انظر الموقع الرسمي لمؤسسة "نساء ضد العنف"، http://www.wavo.org/nv/index.php?todo=news&nid=470
16. قناة يوتيوب: https://www.youtube.com/user/Wavo1992
17. صفحة "نساء ضد العنف" في فيسبوك: https://www.facebook.com/wavo.org1/?fref=ts

"ملاحقة التجمع"

أطلقت هذه الحملة في سبتمبر/أيلول عام 2016 كرد فعل على حملة الاعتقالات التي شنّتها السلطات الإسرائيلية ضدّ قيادات وأعضاء حزب "التجمع الوطني الديمقراطي"، وهو أحد الأحزاب السياسية الممثلة للفلسطينيين في أراضي الـ 48. وعلى ضوء اعتبار الاعتقالات التي طالت 36 قيادياً وناشطاً، من بينهم رئيس الحزب،[18] ملاحقةً سياسيةً، أطلقت حسابات وصفحات فلسطينية عبر موقع "فيسبوك" حملة إعلامية تطالب السلطات الإسرائيلية بإطلاق سراح المعتقلين، وتوضّح للجمهور الفلسطيني عامةً حيثيات القضية، وتدعو للحشد الجماهيري وتنظيم الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات ضد ملاحقة الحزب. ومن بين هذه الصفحات الصفحة الرسمية لحزب "التجمع"، [19] وصفحات شخصية لأعضاء الحزب وكوادره، إضافة لصفحات عامة مثل صفحة موقع "عرب 48" وصفحة المدوّن الفلسطيني "أحمد البيقاوي" الذي شارك بالحملة عبر تدوينة فيديو نالت أكثر من 30 ألف مشاهدة.[20] كما انتشرت مضامين الحملة على شكل منشورات مكتوبة وصور تعبيرية وفيديوهات في موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" عبر وسوم عدة مثل: "#ملاحقة_التجمع" و"#لا_نهون_لا_نهاب_لا_نلين"، و #اطلقوا_سراح_المعتقلين. انتهت الحملة مع إطلاق سراح جميع المعتقلين مع نهاية أيلول/سبتمبر وبداية تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن لاقت اهتماماً فلسطينياً وإعلامياً عربياً واسعاً.

"اركض لأجل فلسطين"

انطلقت هذه الحملة الدولية بمبادرة من مؤسسة "ريتش إيديوكيشن فند" (Reach Education Fund) المعنية بحشد التمويل المجتمعي بطرق غير تقليدية من أجل دعم التعليم حول العالم. وتجاوباً مع حملة "Run for Palestine" خرج آلاف الناس والعدّائين للمشاركة في ماراثونات ركض نظمت في 34 مدينة حول العالم في وقت متزامن في 14 آب/أغسطس 2016. [21] تهدف الحملة لدعم تطوير مشاريع التعليم من مدارس وجامعات في فلسطين، عن طريق جمع التبرعات من المشاركين في السباق. وقد تمّت تغطية السباقات من صفحات فلسطينية عدة عبر موقع فيسبوك، كما استخدمت صفحة[22] "Run 4 Palestine-Reach 4 Education" للتسويق للحملة عبر منشورات وملصقات وفيديوهات منها كلمة الفنان الفلسطيني محمد عسّاف الذي حثّ الجماهير على دعم الحملة. ويجدر بالذكر أن الحملة لم تنتهِ بعد إذ تجدد كل فترة الدعوات للمشاركة في ماراثون جديد بمدينة جديدة.

"تعلقش بالشبكة"

انطلقت حملة "تعلقش بالشبكة" عبر شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في سبتمبر/أيلول 2016، بهدف رفع الوعي فيما يخص السلوك الرقمي الآمن. نظمت الحملة عن طريق المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي "حملة"، وتضمنت إنتاج فيديو كرتوني قصير[23] وإطلاق موقع خاص بالحملة ينشر نصائح للمستخدمين حول كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بحذر وأمان[24]. وجاءت هذه الحملة تفاعلاً مع ازدياد عدد ووتيرة الاعتقالات التعسفية والتحقيقات والمضايقات التي يتعرض لها ناشطون ومستخدمون فلسطينيون لوسائل التواصل الاجتماعي على يد السلطات الإسرائيلية، على خلفية نشرهم لمضامين تعتبرها السلطات "تحريضية" أو غير مناسبة.

18. موقع تلفزيون "آي 24"، اعتقالات جديدة في صفوف حزب التجمع، http://bit.ly/2kFlUYo
19. الصفحة الرسمية لحزب "التجمع": https://www.facebook.com/tjamoa/
20. شاهد تدوينة الفيديو: "ملاحقة التجمع": https://www.facebook.com/Biqawi/videos/337003383300826/
21. خبر انطلاق ماراثون البرازيل، http://bit.ly/2kO6zr2
22. صفحة الحملة في فيسبوك: https://www.facebook.com/reacheducationfund/
23. لمشاهدة فيديو الحملة: https://youtu.be/yfnaLh_iOJs
24. خبر إطلاق الحملة، موقع "حملة": http://www.7amleh.org/ar/article/80

الوسوم النشطة

برز عدد من الوسوم النشطة في فلسطين عام 2016، واستخدمت غالبيتها لنقل الأخبار والصور وردود الأفعال حول أحداث معينة، كما كانت في غالبها متعلقة بالوضع السياسي المركّب وتداعياته الأمنية والاجتماعية. ويمكن في هذا الإطار اعتبار الوسوم النشطة ومواضيعها أداة مقبولة لقياس اهتمامات وهموم وقضايا المجتمع، خاصة أن غالبية هذا المجتمع متصلٌ بالإنترنت.وبالرغم من استخدام أداة التعبير ذاتها إلا أن القضايا والهموم الفلسطينية تنوعت. فوفقاً لما يوضحه هذا التقرير، برزت أربع قضايا أساسية في الحيز الافتراضي الفلسطيني العام، وانتشر تحت كل قضية عدد من الوسوم على فترات مختلفة ينقل قصصاً متنوعة بالصور والكلمة والفيديو.القضية الأولى شملت التفاعل مع قضايا الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال والسلطة الفلسطينية. فمع خوض عدد من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية الإضراب عن الطعام احتجاجاً على الاعتقال الإداري وطلباً للحرية، وانتهاك السلطات الإسرائيلية لحقوق الصحفيين عبر اعتقال عدد منهم، وحبس أجهزة الأمن الفلسطينية لعدد من الناشطين الفلسطينيين الشباب بظروف مخالفة للحقوق والمواثيق والقوانين، نشط عدد من الوسوم التضامنية التي هدفت للتعبير عن التضامن وحشد الرأي العام وتشكيل ضغط إعلامي والدعوة أحياناً لوقفات احتجاجية لأجل هذه القضايا. القضية الثانية التي برزت من خلال الوسوم هي نقل أخبار الشهداء الفلسطينيين الذين قتلوا على يد القوات الإسرائيلية في ظروف مختلفة. في هذه الحالة استخدمت الوسوم لنقل الأخبار المتداولة والصور والفيديوهات الفورية من مكان الحدث، إلى جانب نقل تعليقات الجهات الرسمية على الأحداث والتصريحات حول الإجراءات المتخذة، إضافة لسرد القصص الشخصية للشهداء وتداول صورهم ونقل ردود أفعال عائلاتهم. القضية الثالثة تمحورت حول الاتفاق الذي تدّعي إسرائيل إبرامه مع شركة فيسبوك، بهدف ضبط ومراقبة المحتوى الفلسطيني في الشبكة الاجتماعية وتضمن تقديم طلبات حذف عدد من الحسابات الفلسطينية التي يعتبرها الاحتلال "تحريضية". ومن هنا أثار الاتفاق غضب الفلسطينيين ودفع باتجاه تنظيم حملة إعلامية كبيرة تنوعت أدواتها التي كان الوسم أحدها. القضية الرابعة التي شغلت المجتمع الفلسطيني لدرجة دفعتهم للتعبير عنها في الحيز الافتراضي بوسوم عدة تتعلق بمشاركة شخصيات ومؤسسات عامة في لقاءات ونشاطات تطبيعية، ومنها لقاءات تطبيع ثقافي.

فيما يخص قضية الأسرى والمعتقلين انتشرت الوسوم التالية:

#انقذوا_القيق

دشّن نشطاء هذا الوسم في فبراير/شباط 2016 بهدف الضغط على السلطات الإسرائيلية للإفراج عن الصحفي "محمد القيق" المعتقل إدارياً منذ 21 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2015. وجاء الوسم بعد إضراب القيق عن الطعام وتدهور صحته وتعرض حياته للخطر، فأصبح الوسم أداة لحشد الرأي العام وتنظيم الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات التي تطالب بالإفراج عنه، إلى جانب نقل قصته للساحة الإعلامية العربية التي تفاعلت ووثقت قصة الأسير ومراحل إضرابه وقرار الإفراج عنه بعد إضراب دام 90 يوماً.

#صحفي_في_الزنزانة

انتشر هذا الوسم بمبادرة من لجنة دعم الصحفيين في قطاع غزة في تاريخ 8 سبتمبر/أيلول 2016 بهدف دفع الصحفيين والعاملين في الحقل الإعلامي للمشاركة في هذا الوسم والتغريد عبره بغرض الكشف عن ممارسات السلطات الإسرائيلية والانتهاكات المستمرة بحق الصحفيين الفلسطينيين. وقد لاقى هذا الوسم انتشاراً كبيراً في الحيّز الافتراضي، إذ فاق عدد الانطباعات عنه الـ 20 مليون حول العالم، كما احتل المرتبة الأولى في الوسوم في فلسطين خلال ساعات قليلة.[25]

25. "صحفي في الزنزانة الأول على فلسطين خلال ساعات"، وكالة القدس للأنباء، 08.09.2016 http://alqudsnews.net/post/97649/

#بلال_كايد

كان الأسير الفلسطيني "بلال الكايد" يقضي حكماً بالسجن الفعلي في سجون الاحتلال لمدة 14 عاماً ونصف، وذلك منذ اعتقاله في 14 ديسمبر/كانون أول عام 2001.[26] وفي اليوم الذي انتهت فيه محكوميته وكان يفترض الإفراج عنه حوّله الاحتلال للاعتقال الإداري. كردة فعل على ذلك بدأ الكايد إضراباً مفتوحاً عن الطعام في يونيو/حزيران 2016 مطالباً بالإفراج عنه. ساهم وسم "#بلال_كايد" و "#الحرية_لبلال_كايد" بنشر قصته وحشد الرأي العام الفلسطيني والعربي للتضامن معه، فكان الوسم أداة لنشر الآراء والتضامن والصور والتصريحات وتنظيم الوقفات والمظاهرات. واستمر نشاط الوسم طيلة فترة الإضراب الذي استمر 71 يوماً، وحتى توصل الأسير لاتفاق مع النيابة العسكرية الإسرائيلية يقضي بتحديد فترة الاعتقال الإداري والتعهد بعدم تجديدها، وقد أفرج عنه في 12 ديسمبر/كانون الأول 2016.

#المخطوفين_الستة

أطلق هذا الوسم ضمن وسوم عدة أخرى استخدمها النشطاء الفلسطينيون عبر وسائل التواصل الاجتماعي للاحتجاج على اعتقال السلطة الفلسطينية لـ 6 شباب من الضفة الغربية، واحتجازهم دون محاكمة لشهور دون توجيه اتهامات واضحة لهم. وذلك بعد أن اعتقلتهم أجهزة أمن السلطة في أواخر مارس/آذار 2016 وأوائل أبريل/نيسان وحققت معهم ونكلت بهم.[27] وبعد شهور من الاعتقال غير المبرر قانونياً، أطلق عدد من الصحفيين والناشطين إلى جانب ذوي المعتقلين حملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تطالب السلطة بالإفراج عنهم. ونُظّمت على هامش هذه الحملة عدة وقفات احتجاجية في رام الله بمشاركة ذوي المعتقلين الذين أطلق عليهم الناشطون صفة "المخطوفون". وبالتزامن مع الحراك الشعبي المطالب بالإفراج عنهم، بدأ المعتقلون الستة وهم، باسل الأعرج وهيثم سياج ومحمد السلامين ومحمد حرب وعلي دار الشيخ وسيف الإدريسي بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على احتجازهم، وذلك في تاريخ 28 أغسطس/آب 2016.

وعلى أثر التفاعل الشعبي عبر وسائل التواصل الاجتماعي عبر وسوم: "#المخطوفين_الستة"، "#الحرية_للمخطوفين" و "#المضربين_الستة"، وصلت قصة اعتقالهم للإعلام العربي وأنتجت عنهم تقارير صحفية كان أبرزها ما أنتجته قناة "أج+ عربي" التابعة لشبكة الجزيرة.[28] لاحقاً، وبعد التعهد بالإفراج عنهم فكّ المعتقلون إضرابهم عن الطعام، وأفرج عن المعتقلين الستة في سبتمبر/أيلول 2016 ليعتقلوا بعد أسابيع على يد القوات الإسرائيلية.

وعكست وسوم أخرى احتجاج الفلسطينيين على محاولات تشريع قمعية من قبل الكنيست واتفاقيات تشرع تكبيل حرية التعبير، مثل:

#FBCensorsPalestine

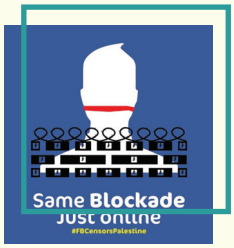

يمكن اعتبار هذا الوسم الأبرز لعام 2016 كونه أطلق ضمن حملة رقمية منظمة احتجاجاً على اتفاق أبرم بين شركة فيسبوك والحكومة الإسرائيلية على حذف مضامين داعمة لفلسطين من موقع التواصل الاجتماعي الأشهر. أطلق الوسم بالتزامن مع إطلاق حملة "وقف النشر" التي أوضحناها سابقاً في هذا الفصل، كما سيوضح فصل لاحق في هذا التقرير تفاصيل الاتفاق المبرم. عبر هذا الوسم شارك أكثر من 8000 مغرد آراءهم حول حذف فيسبوك لعشرات الصفحات الفلسطينية خلال أيام دون سابق إنذار، استجابة لطلبات قدمتها الحكومة الإسرائيلية.

---

26. "من هو الأسير بلال كايد؟"، معاً، 11.08.2016، https://www.maannews.net/Content.aspx?id=861374
27. "بعد اعتقال شهور .."المخطوفون الستة" برام الله يعلنون الإضراب"، الخليج أونلاين، 30.08.2016، http://bit.ly/2kNYhzm
28. فيديو Aj+ عربي عن القضية: https://www.facebook.com/ajplusarabi/videos/1155477381162472/

#لن_تسكت_المآذن

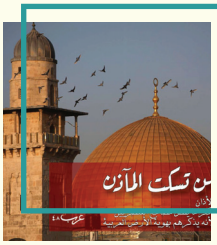

أطلق هذا الوسم كردّ فعل على مقترح القانون الإسرائيلي الذي نصّ على منع رفع الآذان عبر مكبرات الصوت، وذلك لاعتباره "ضجيجاً مزعجاً". ونظراً لغضب الفلسطينيين في أراضي الـ 48 والقدس الذين يمسّهم القانون بشكل أساسي، أطلق النشطاء وسم "#لن_تسكتوا_المآذن" ووسم "#لن_تسكت_المآذن" موجهين فيه الحديث للحكومة الإسرائيلية ومستخدمين جميع وسائل التواصل الاجتماعي من فيسبوك وتويتر من أجل الاحتجاج وحشد الرأي العام ضد مقترح القانون. لاقى الاحتجاج صدى إعلامياً واسعاً في فلسطين والعالم العربي، إذ تطرقت وسائل الإعلام العربية الكبرى للقضية معتمدة على الوسم كمصدر أساسي للمعلومة ولجسّ نبض الشارع الفلسطيني. لاحقاً، تقرّر تقديم صيغة معدلة من مشروع القانون، ليقترح منع استخدام مكبرات الصوت في ساعات الليل فقط، أي منع آذان الفجر. يذكر أن الكنيست الإسرائيلي لم يحدّد صيغة نهائية لمشروع القانون ولم يتم إقراره بعد.[29]

كما انتشرت وسوم خلال عام 2016 والتي نقلت الأخبار المتداولة حول التوترات الأمنية المختلفة والأحداث الناتجة عنها، وكان أولها:

#نشأت_ملحم

أطلق هذا الوسم في بداية يناير/كانون ثاني من عام 2016، وهو يحمل اسم منفذ عملية إطلاق النار في شارع ديزينغوف في تل أبيب.[30] تداول النشطاء عبر الوسم أخبار العملية ومقاطع فيديو من المنطقة، وتصريحات القادة الإسرائيليين حول الحدث، إلى جانب صور ومقاطع مصوّرة للمنفذ الذي قتلته القوات الإسرائيلية بعد أيام من المطاردة. وهنا يذكر أن أهمية الوسم جاءت نظراً لاستمرار الحدث لأيام عدة وما رافقه من عمليات اقتحام للبيوت وتفتيش للحيّز الخاص على يد القوات الإسرائيلية.

وبرزت عدد من الوسوم التي عكس النقاش الفلسطيني حول "التطبيع"، مثل:

#إعلام_التطبيع

من خلال إطلاق وسم "#إعلام_التطبيع" على مواقع التواصل الاجتماعي في تاريخ 24 أكتوبر/تشرين الأول عام 2016، عبّر النشطاء الفلسطينيون والهيئات الإعلامية عن انتقادهم لإجراء جريدة القدس حواراً صحفياً مع وزير الجيش الإسرائيلي "أفيغدور ليبرمان".[31] إذ أثارت هذه المقابلة احتجاجا واستنكاراً واسعاً في الشارع الفلسطيني والذي انعكس على صفحات الإنترنت، إذ اعتبر المحتجون المقابلة بمثابة سلوك تطبيعي غير مقبول، وطالبوا بمقاطعة الجريدة.

#صابر_الرباعي

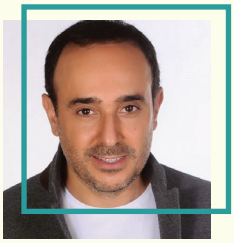

أطلق هذا الوسم عند انتشار صورة للفنان التونسي صابر الرباعي جمعته مع أحد ضباط الجيش الإسرائيلي في تاريخ 22 أغسطس/آب 2016، والتقطت أثناء دخوله لفلسطين عبر معبر الملك حسين،وذلك بهدف إحياء حفل موسيقي. واستخدم الوسم لتناقل صورة الرباعي مع الضابط الإسرائيلي، والتعبير عن الموقف تجاه تصرف الرّباعي وتجاه زيارته لفلسطين من الأساس، والتي تعتبر محط جدل عام كونها بالنسبة للبعض تندرج تحت مسمى "التطبيع". لاقى الوسم رواجاً واسعاً وشارك فيه العرب من خارج فلسطين كذلك معبّرين عن موقفهم من زيارة الرباعي، ومن زيارات الفنانين لفلسطين عامة، فقد تصدر الوسم موقع تويتر بعدة دول عربية.[32]

#التطبيع_مش_إجباري

يبقى نقاش التطبيع بارزاً في الحيز الفلسطيني الواقعي والافتراضي، فهذه المرة في 27 نوفمبر/تشرين الثاني أطلق الناشطون الفلسطينيون عبر موقعيّ فيسبوك وتويتر وسماً يحتجّون فيه على زيارة الفرقة الموسيقية المصرية "مسار إجباري" لمدينة رام الله لإحياء حفل موسيقي هناك. وعَكَسَ الوسم[33] النقاش الفلسطيني الدائر حول زيارات الفنانين والمثقفين العرب للأراضي المحتلة، إذ عكست التغريدات آراء المؤيدين للزيارات والمعارضين لها، كما نقلت رسائل لأعضاء الفرقة تطالبهم بالتراجع عن هذه الزيارة.

29. "إرجاء تصويت الكنيست بالقراءة التمهيدية على مشروع "قانون المؤذن"، أي 24، 30.11.2016، http://bit.ly/2lKPVH9
30. "استشهاد نشأت ملحم برصاص وحدات خاصة إسرائيلية شمال فلسطين المحتلة"، قدس برس، 08.01.2016، http://bit.ly/2km7nF4
31. "إعلاميون: مقابلة صحيفة القدس مع ليبرمان تطبيع إعلامي خبيث"، قدس برس، 24.10.2016، http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=24506
32. "صورة الرباعي مع ضابط إسرائيلي تشعل الشارع الفلسطيني"، عرب 48، 22.08.2016، http://bit.ly/2kNYF0M
33. تغريدات وسم "التطبيع مش إجباري" على موقع تويتر: http://bit.ly/2lF8KyJ

الفصل الثالث انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين عام 2016

يخلص تقرير "هاشتاغ فلسطين: نشاط الإعلام الاجتماعي في فلسطين عام 2015"، الصادر عن مؤسسة "حملة"، إلى أن عام 2015 شهد تصاعداً في عدد المعتقلين الفلسطينيين من مختلف المناطق على يد القوات الإسرائيلية والأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة والقطاع بسبب نشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي.[34]

ويفسر ازدياد عدد الاعتقالات على يد القوات الإسرائيلية بكونه ردّ فعل على الهبة الشعبية الفلسطينية التي انعكست على منشورات المستخدمين الفلسطينيين بوسائل التواصل التي نقلوا فيها الأخبار بالصور والفيديو وأعربوا فيها عن التضامن مع قضاياهم. وعليه. وبحسب التقرير المذكور، ونظراً لتسمية السلطات الإسرائيلية لهذا النوع من التضامن بـ "التحريض"، اعتقل عام 2015 ما بين شهر تشرين الأول وكانون الثاني عام 2016 ما يقارب الـ 150 فلسطينياً. تراوحت أحكامهم بين 12-11 شهراً، وكان الأسير عدي البيومي من القدس صاحب الحكم الأعلى في مثل هكذا قضايا حتى الآن.

وفي عام 2016 استمر استهداف السلطات الإسرائيلية للنشاط الفلسطيني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبذلك استمر انتهاك الحقوق الرقمية المختلفة للفلسطينيين من جميع الأعمار. فوفقاً للمحامية سحر فرنسيس من مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، قدّم عام 2016 أكثر من 200 ملف للمحاكم الإسرائيلية تحت عنوان "نشر التحريض على وسائل التواصل الاجتماعي".[35] وتركّزت غالبية الاعتقالات على خلفية النشر على الفيسبوك في مدينة القدس كجزء من استهداف القدس والمقدسيين.[36] وبحسب "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين"، لا يزال 5 أطفال فلسطينيين يقبعون رهناً للاعتقال الإداري على يد السلطات الإسرائيلية، وذلك على خلفية منشورات لهم في فيسبوك اعتبرتها السلطات الإسرائيلية "تحريضاً". ويذكر أن هؤلاء الأطفال الخمسة هم من بين 19 آخرين اعتقلوا على يد السلطات الإسرائيلية منذ تشرين الأول 2015.[37] من جانب آخر ذكر تقرير[38] مركز "مدى" للحريات الإعلامية أنه في الشهور الخمس الأولى من عام 2016 اعتقلت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية 5 صحفيين فلسطينيين على خلفية منشوراتهم عبر وسائل التواصل، فيما اعتقل في قطاع غزة صحفيان اثنان على يد الأجهزة الأمنية الفلسطينية في قطاع غزة.. وفيما كان صاحب أطول حكم في عام 2015 هو عدي بيومي (13 شهراً و4 أشهر مع وقف التنفيذ) كما ذكرنا أعلاه، فقد تجاوز حكم الأسير بهاء الدين تيسير عبد الحق (23 عاماً) من نابلس ذلك، إذ حكمت محكمة "عوفر" الإسرائيلية العسكرية عليه بالسجن الفعلي لمدة 14 شهراً بتهمة "التحريض" بالكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي. وذلك بعد اعتقاله من منزله في نابلس في 30 تشرين الثاني من عام 2015.[39]

اعتقالات بسبب وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين عام 2016

في حين فسّرت الاعتقالات في عام 2015 على أنها أتت في إطار التوترات السياسية والأمنية بين الفلسطينيين والسلطات الإسرائيلية، برز في عام 2016 حدث آخر كان ذريعة للاعتقالات، وهو موجة الحرائق التي ضربت مناطق في أراضي الـ 48، والتي أتت على أكثر من 40 ألف دونم في خمسة أيام.[40] إذ لوحظ في هذا الوقت صدور عدة تصريحات رسمية من الحكومة الإسرائيلية تؤكد على معاقبة "كلّ من يحرّض على إشعال النار"[41] وهو ما ترجم فيما بعد بملاحقة واعتقال فلسطينيين بسبب مضامين فيسبوك متعلقة بالحريق قاموا بنشرها.

34. انظر التقرير السابق: "هاشتاغ فلسطين: نشاط الإعلام الاجتماعي الفلسطيني عام 2015"، الفصل الثالث، مركز حملة، http://www.7amleh.org/ar/article/61
35. المؤتمر الفلسطيني الأول للنشاط الرقمي، مركز حملة، يناير 2017: http://www.7amleh.org/ar/article/100
36. "6635 حالة اعتقال خلال عام 2016"، معاً، 31.12.2016، https://www.maannews.net/Content.aspx?id=884224
37. "ستة أطفال فلسطينيين ما زالوا رهن الاعتقال الإداري في سجون الاحتلال"، وكالة سوا، 20.10.2016، http://www.palsawa.com/f0330a83
38. تقرير مركز مدى للحريات الإعلامية حول الانتهاكات الحقوقية على خلفية النشر على الفيسبوك، 2016، http://bit.ly/2lLLdJd
39. "الاحتلال يحكم على الأسير بهاء عبد الحق بالسجن 14 شهراً بتهمة التحريض على الفيسبوك"، مكتب إعلام الأسرى، http://asramedia.ps/post/11719
40. صفحة "ويكيبيديا" بالعبرية والتي تتحدث عن أضرار الحرائق التي ضربت البلاد نهاية عام 2016، http://bit.ly/2ilJbfr
41. تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهوالكامل بهذا الخصوص (بالعبرية): http://www.kikar.co.il/215192.html

3.1 اعتقالات من قبل سلطات الاحتلال

رصد تقرير "سوشال ستوديو" الصادر مطلع العام 21 حالة اعتقال على خلفية النشر على الفيسبوك، تم تنفيذها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهي:

سماح دويك (حكمت بالسجن 6 شهور)، محمد خليل زغلول (اتهم بنشر مواد اعتبرت تحريضية من خلال برنامجه الإذاعي وصفحته على فيسبوك، اعتقل لمدة 10 أيام)، أنس أبو دعابس (اتهم بالتحريض على إشعال الحرائق، اعتقل لمدة 3 أيام)، أنس الخطيب (حوّل للحبس المنزلي بعد 40 يوماً من الاعتقال، ومُنِع من استخدام الإنترنت حتى انتهاء الإجراءات القضائية ضده)، سامي الساعي (اتهم بنشر معلومات وصور تحريضية، حُكم بالسجن لـ 9 شهور)، سناء نايف أبو سنينة (اتهمت بنشر مواد تمجد الشهداء والجرحى وفيديوهات تدعم المقاومة الفلسطينية، حُكمت بالسجن لمدة 6 شهور)، فيصل الرفاعي (اتهم بكتابة منشورات تحريضية، اعتقل لمدة 34 يوماً، وخرج بكفالة مالية حتى انتهاء الإجراءات القضائية)، بهاء عبد الحق (اتهم بنشر مواد تحريضية وتحث على تنفيذ عمليات، حكم بالسجن لمدة 14 شهراً، قمر مناصرة (اتهمت بكتابة منشور تحريضي، اعتقلت لعدة أيام)، خالد معالي (اعتقال لعدة أيام)، ضرغام أبو سكران (اعتقال لعدة أيام ودفع كفالة مالية)، سحر النتشة (اعتقال 10 أيام، ومن ثم الحبس المنزلي حتى انتهاء الإجراءات القضائية)، مصعب التميمي (احتجاز لعدة ساعات)، إيمان أبو صبيح (اعتقال لعدة أيام، ومن ثم الإفراج عنها بكفالة ماليّة وبشرط الإبعاد عن القدس لمدة شهرين)، أحمد حسين (اعتقال إداري 6 شهور)، ماجد السلايمة (اعتقال إداري 6 شهور)، فادي ج. (حكم بالسجن 7 شهور)، فتحي نجادة (حكم بالسجن 6 شهور)، نادر حلاحلة (حكم بالسجن لـ6 شهور)، شادي محسن (حكم بالسجن لـ3 شهور)، الطفل كاظم صبيح (حكم بالسجن لـ 3شهور).

3.1.1 اعتقالات في القدس

إيمان أبو صبيح

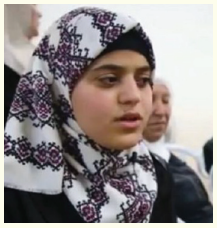

ووفقاً لما رصده معدّو هذا التقرير، فقد برزت خلال عام 2016 قصّتا اعتقال على خلفية النشاط على مواقع التواصل الاجتماعي في القدس. الأولى اعتقال الشابة إيمان مصباح أبو صبيح (17 عاماً)، ابنة "مصباح أبو صبيح" الذي نفذ عملية ضدّ قوات الشرطة الإسرائيلية في 9 أكتوبر/تشرين أول عام 2016. وجاء اعتقال ابنته إيمان نتيجة لظهورها في فيديو عبر الإنترنت تشيد فيه بوالدها وتحكي عنه وتعبر عن حبها له.

أفرج عن إيمان في 17 أكتوبر/تشرين أول، بعد اعتقالها بأيام بشروطٍ تمثلت بإبعادها عن القدس إلى بلدة كفر عقب لمدة شهرين، إضافة لدفع كفالة مالية قيمتها 2500 شيقل، وعدم استخدام الإنترنت أو الحديث لوسائل الإعلام لمدة شهر، كما فرض عليها الحبس المنزلي لمدة خمسة أيام.[42]

سماح دويك

أما القصة الثانية فهي قصة الصحافية سماح دويك (25 عاماً) التي اعتقلتها القوات الإسرائيلية ا في 10 أبريل/نيسان 2016 على إثر منشورات فيسبوك اعتبرتها السلطات الإسرائيلية "تحريضاً"، وفي يوليو/تمّوز اللاحق حكم عليها بالسجن الفعلي 6 شهور. وبموجب ذلك أفرج عنها في 20 سبتمبر/أيلول من العام نفسه. [43]

42. "الاحتلال يفرج عن إيمان أبو صبيح ويبعدها عن القدس شهرين"، المركز الفلسطيني للإعلام، 16.10.2016، http://bit.ly/2leQBa1

43. "الاحتلال يفرج عن الصحافية المقدسية سماح دويك"، العربي الجديد، 20.09.2016، http://bit.ly/2lKVHbW

3.1.2 الاعتقالات بالداخل الفلسطيني

أنس أبو دعابس

في هذا السياق برزت قصة واحدة لاقت صدى واسعاً، وهي اعتقال الشرطة الإسرائيلية للصحفي والناشط الاجتماعي أنس أبو دعابس من مدينة رهط في منطقة النقب. وذلك في 24 نوفمبر/تشرين ثاني 2016، بادعاء نشره لمضامين تحريضية عبر حسابه الشخصي في فيسبوك حول إشعال الحرائق التي تجتاح البلاد.[44] وتبرز هذه القصة كون المنشور الذي كتبه أنس كان ناقداً وساخراً بشكل لا يقبل الشك، إذ استخدم وسم "#تهكم_ومش_عنجد نهاية المنشور ليؤكد للقرّاء بأنه يتهكّم وينتقد المسرورين بإشعال الحرائق. إلا أن ترجمة خاطئة، أو فهماً منقوصا، أو سبباً آخر دفع السلطات الإسرائيلية لتمديد اعتقال أنس مرتين وتقديمه للمحكمة بتهمة "التحريض" وهو ما أدرج تحت بند التهديد الأمني. وبعد خمس أيام على اعتقاله وتقديمه للمحكمة الأدلة اللازمة لإثبات كون المنشور تهكّمي، أسقطت كافة التهم واتضحت بأنها ملفقة، وعليه أطلق سراح أنس بكفالة مالية ومع ضمان محل إقامته لعدة أيام ومنعه من استخدام الإنترنت.

3.1.3 اعتقالات في الضفة

محمد عمارنة

وفي الضفة الغربية اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الطفل محمد عمارنة (17 عاماً) في تاريخ 2 مارس/آذار 2016 من بيته في قرية يعبد قضاء جنين، على خلفية كتابته لمنشور فيسبوك اعتبره الاحتلال "تحريضاً" وخطراً على أمن الدولة. أثناء عملية الاعتقال خرّبت القوات الإسرائيلية ممتلكات منزله ومنازل أقاربه الموجودة في نفس الحيّ. وبعد اعتقاله احتجز الطفل عمارنة بداية في مركز توقيف حوارة القريب من نابلس وتم التحقيق معه لمدة 39 دقيقة وجهت له خلالها تهمة تتعلق بكتابة منشور عبر فيسبوك يحوي مضامين تحريضية تهدد أمن إسرائيل. برغم إنكار الطفل للاتهامات الموجهة له حكم مدّد اعتقاله إدارياً لمدة 3 شهور بأمر من قاضي المحكمة الذي اعتبر أن الطفل يشكل خطراً على "أمن الدولة" بسبب منشور الفيسبوك.[45]

مجد عطوان

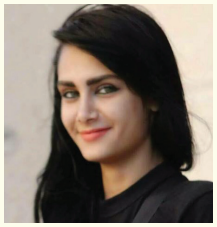

وعلى خلفية نشرها لصور شباب فلسطينيين قتلوا على يد القوات الإسرائيلية، اعتقل جيش الاحتلال في الضفة الغربية الشابة مجد يوسف عطوان (22 عاماً) من بيتها في قرية الخضر قضاء بيت لحم في 19 أبريل/نيسان عام 2016. ووفقاً لشهادة الشابة بعد إطلاق سراحها،[46] مرّت بثلاثة تحقيقات ركز خلالها فريق التحقيق على استجوابها فيما يخص المضامين المناهضة لإسرائيل والتي اعتبرت "تحريضاً". خلال التحقيق تعرضت مجد للإهانة والعنف اللفظي والنفسي، كما احتجزت على فترات في زنزانة ضيقة مزودة بكاميرات مراقبة وتحتوي على حمّام مراقب كذلك. بعد شهر من اعتقالها وانتقالها من تحقيق لآخر، أطلق سراح مجد عطوان في 20 مايو/أيار 2016. كما أن التوتر الأمني والسياسي كان ذريعة لحملة انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس، فقد تسبب الخطاب التصعيدي للحكومة الإسرائيلية بتوجيه أصابع الاتهام للفلسطينيين في أراضي الـ 48 وتحميلهم جزء من المسؤولية عن الحرائق الواسعة التي اندلعت في البلاد نهاية نوفمبر/تشرين ثاني 2016، كما اعتبرت المضامين المنشورة في شبكات التواصل الاجتماعي حول أخبار الحرائق والنقاشات الدائرة حولها، ساحة ملائمة لانتهاك المزيد من الحقوق الرقمية وإدراج المصطلحات والتعبير عن الرأي تحت مسمى "التحريض".

---

44. "تمديد اعتقال أنس أبو دعابس حتى مساء الغد"، عرب 48، 25.11.2016، http://bit.ly/2l3nc0t
45. للاطلاع على تفاصيل قضية محمد عمارنة: http://bit.ly/2lKfAiq
46. للاطلاع على فيديو شهادة مجد عطوان وأخريات: https://www.youtube.com/watch?v=_kT45rS97Cc

3.2 اعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية في قطاع غزة

يتعرض الفلسطينيون في قطاع غزة كذلك لانتهاك حقوقهم الرقمية وحقهم بحرية التعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي غياب جهات رسمية توثق بالأرقام حالات الانتهاك من هذا النوع، تبقى وسائل الإعلام هي المصدر الأساسي للمعلومة. في هذا السياق يذكر أنه في عام 2016 برزت في غزة عدة قصص اعتقال على خلفية نشر مضامين على وسائل التواصل الاجتماعي، نذكر منها التالي:

أيمن العالول

في تاريخ 3 يناير/كانون أول من عام 2016 اعتقلت الأجهزة الأمنية التابعة لحركة حماس في غزة الصحفي الفلسطيني والناشط الاجتماعي المعروف أيمن العالول (44 عاما)، وذلك على خلفية نشره لمضامين تحمل نقداً وسخرية سياسية عبر حسابه في فيسبوك. كما صادرت أجهزة الأمن حاسوبه الشخصي وكل ما يملك من أجهزة إلكترونية.[47] أفرج عن العالول بعد 9 أيام، وتزامنا مع الإفراج أعلن العالول عن نيّته التوقف عن كتابة ونشر السخرية السياسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وصرّح العالول أنه تعرض للتعذيب الجسدي والنفسي على يد قوات الأمن التابعة لحماس خلال فترة احتجازه.[48]

رامي ريان

في 23 فبراير/شباط 2016 اعتقل جهاز الأمن الداخلي التابع لحماس في غزة ضابط الأمن العامل في وزارة الداخلية الفلسطينية رامي ريّان، وذلك على خلفية كتابته لمنشور على صفحته الشخصية في فيسبوك ينتقد فيه طريقة إدارة حماس الأزمة المالية التي يعيشها القطاع المحاصر. وما انتقده ريان تحديداً هو توزيع حكومة حماس مركبات جديدة باهظة الثمن على موظفي حماس بالرغم من الأزمة الاقتصادية الحادة.[49] اعتقل ريان دون إنذار مسبق وتم احتجازه سرّاً ليوم كامل دون إبلاغ ذويه مما سبب حالة من الذعر في العائلة، وزادت فترة اعتقاله عن عشرة أيام.[50]

بالإضافة إلى ذلك، رصد تقرير "سوشال ستوديو" حالات الاعتقال التالية في غزة، على خلفية النشر على الفيسبوك:
علاء أبو حطب (كتابة منشورات تنتقد شركة الكهرباء في قطاع غزة، تم إجباره على حذف المنشور والاعتذار لرئيس سلطة الطاقة فتحي خليل)، رمزي حرز الله (التهمة: نشر تقارير إعلامية تسيء إلى الحكومة الفلسطينية في غزة، احتجز لـ7 أيام)، نهى موسى أبو عمرو (كتابة منشورات حول الفساد في المعاملات عبر معبر رفح، احتجاز لعدة ساعات والتوقيع على تعهد بعدم زيارة معبر رفح دون تنسيق مسبق مع إدارة المعبر)،عادل المشوخي (نشر فيديو ينتقد فيه حركة حماس ويطالبها بالتنحي عن الحكم في غزة، احتجاز لعدة أيام)، عطاف الحمران (نشرت مقال بعنوان: "كارثة يقوم بها رئيس بلدية رفح الحمساوي صبحي أبو رضوان" وإرفاق المقال بجملة "الحقوا الكارثة .. حماس تتخلى عن حق العودة"، تم احتجازها لعدة ساعات، ووقعت على تعهدات بقيمة 1300 دولار في حال خالفتها)، هاني أشرف أبو رزق (نشر مقالاً صحفياً عن حادثة مقتل بائع السحلب في غزة، واتهام الشرطة الفلسطينية بالتسبب بوفاته، احتجز عدة ساعات وأجبر على حذف التقرير من صفحته)، وغيرهم.[51]

47. "اعتقال الصحفي الساخر أيمن العالول في غزة"، 03.01.2016، https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2016/01/03/843828.html
48. "الصحافي أيمن العالول: "عذبتني حماس بسبب كتاباتي"، السفير، 13.01.2016، http://assafir.com/Article/5/466558
49. "أمن حماس يعتقل ضابطاً بسبب منشور على "فيسبوك"، راديو سراج، http://bit.ly/2l3n29m
50. "تصاعد أزمة سيارات مدراء حماس بغزة بعد اعتقال أحد المنتقدين"، الحياة الجديدة، 24.02.2016 للمزيد: http://www.alhaya.ps/ar_page.php?id=1047972y17070450Y1047972
51. "تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين 2016"، إصدار: سوشال ستوديو http://socialstudio.me/smrp2016/SMRP2016-AR.pdf

3.3 اعتقالات من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية

تقول "هيومان رايتس ووتش" إن السلطة الفلسطينية بالضفة تتخذ من الملاحقة القضائية أداة للمضايقة وفرض الرقابة الذاتية على النشطاء، عن طريق اتهامهم بارتكاب جرائم بسبب منشورات فيسبوك، ومن ثم جرّهم لإجراءات قضائية مطوّلة تهددهم بفقدان عملهم أو دراستهم.[52] ولم تنشر المؤسسات الحقوقية، حتى لحظة إصدار هذا التقرير، عدداً دقيقاً للاعتقالات التي نفذتها أجهزة أمن السلطة الفلسطينية ضد مواطنين بسبب منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي. إلا أن تقريراً سابقاً لمركز "مدى الحقوقي للحريات الإعلامية " [53] أكد أن السلطة الفلسطينية اعتقلت 5 صحفيين بالأشهر الخمسة الأولى من عام 2016 بسبب التعبير عن مواقف مناهضة للسلطة على مواقع التواصل الاجتماعي.

كفاح قرماز

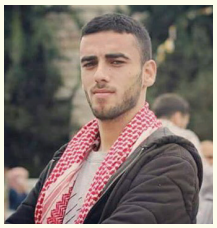

في 11/05/2016 اختطفت عناصر تابعة لجهاز مخابرات السلطة الفلسطينية الشاب، طالب إدارة الأعمال بجامعة بيرزيت، كفاح قرماز (27 عام) من مطعم كان يرتاده في مدينة رام الله، وذلك بعد تلقيه اتصالات تهديدية من جهات مجهولة تطلب منه الكف عن نشر كتابات ضد السلطة على صفحته في فيسبوك. وبحسب ما أفاد قرماز لمعدّي التقرير، لم يتلق استدعاءً ورقياً رسمياً للتحقيق معه، ووجد نفسه رهن الاعتقال وداخل غرفة التحقيق بسبب منشور فيسبوك كتبه تعبيراً عن غضبه لاعتقال أمن السلطة لصديق له. استمر التحقيق يومين متواصلين ومن ثم أصدر قرار بتمديد اعتقاله 15 يوماً على ذمة التحقيق وبتهمة إهانة السلطات. بعد انتهاء يوميّ التحقيق سجن قرماز في زنزانة عزل انفرادية مساحتها 2 متر مربع، "متسخة جداً وتحتوي على مرتبة أرضية متسخة وبطانية مقززة" كما وصفها. وأضاف قرماز أنه تعرض للضرب أثناء عملية الخطف، ولم يسمح لأحد بزيارته في الزنزانة سوى ممثل عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. بعد 8 أيام من الاعتقال خرج قرماز بكفالة قيمتها 1000 دينار أردني وقّع عليها أخوه، بشرط أن يكفل حضوره للمحكمة التي لم تعقد لها أي جلسة لاحقاً بحسب أقوال قرماز. وتابع قرماز قائلاً إنه بعد هذه الحادثة أقفل حسابه في فيسبوك واستبدل به حساباً احتياطياً.[54]

إسلامبولي رياض بدير

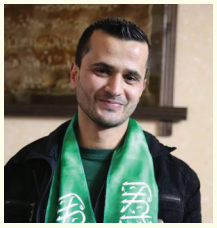

في 11/10/2016 استدعت أجهزة السلطة الفلسطينية الشاب إسلامبولي رياض بدير إلى مقرّ الأمن الوقائي في طولكرم للاستجواب، إلا أن المقابلة تحوّلت لاحتجاز واعتقال بسبب منشور نقديّ كتبه ضد الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر. ووفقاً لما أفاد به رياض لمعدّي التقرير، فقد احتجز لمدة 9 أيام حتى خرج بكفالة. يذكر أن السلطة اعتقلت إسلامبولي مرتيّن سابقاً في عام 2013 و2014، لأسباب شبيهة، فمرّة بسبب منشور انتقد فيه الاعتقالات السياسية التي تنفذها السلطة ضد النشطاء، ومرة بسبب منشور نقديّ ضد محمود الهبّاش، قاضي قضاة فلسطين.

52. "حملة ضدّ الصحفيين والناشطين في فلسطين"، تقرير هيومان رايتس ووتش، 29.08.2016، https://www.hrw.org/ar/news/2016/08/29/293507
53. انظر المصدر رقم 37.
54. المعلومات مبنية على مقابلة أجراها معدّو التقرير مع قرماز في 22 يناير/كانون ثاني 2017.

عدا عن ذلك، رصد تقرير "سوشال ستوديو" الأسماء التالية لمعتقلين على خلفية النشر على الفيسبوك من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية: زيد أبو عرة (اتهم بإنشاء صفحات على الفيسبوك باسم "طوباس نيوز"، وأخرى تم الإدعاء أنها تتبع للحركة الإسلامية)، عبد الله محمود بني عودة (اتهم بنشر كتابات على فيسبوك اعتبرت تحريضية على السلطة الوطنية الفلسطينية، احتجاز لمدة 3 أيام)، نضال النتشة (اتهم بكتابة منشورات على فيسبوك وجهت له بناء عليها تهمة إطالة اللسان وقذف مقامات عليا، احتجاز لمدة 7 أيام)، إيهاب الجريري (منشور على الفيسبوك يتحدث عن عقد عمل إحدى الموظفات في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون،احتجاز لمدة 24 ساعة)، نزار بنات (كتابة منشورات اعتبرت "مثيرة للنعرات الطائفية" ومحرضة على السلطة الفلسطينية، احتجاز لمدة 6 أيام)، أسامة منصور (تم إيقاف منصور عن عمله كمدير وحدة الإعلام والبحوث في جهاز الارتباط العسكري، بسبب نشره رسالة إلى الرئيس الفلسطيني على الفيسبوك يطلب منه عدم المشاركة في جنازة شمعون بيريز والتحقيق معه بسبب الرسالة)، محمد خبيصة (اتهم بنشر معلومات حول ميزانية وكالة الأنباء الرسمية وفا لعام 2016، احتجاز لمدة يوم واحد)، ثائر عرجان (اتهم بكتابة منشورات وصفت بأنها "تثير النعرات الطائفية وتقدح المقامات العليا، احتجاز لمدة 15 يوماً)، سليم سويدان (يعمل كمدير لمحطة تلفزيون نابلس، اتهم بإعادة نشر منشورات لصفحة التلفزيون اعتبرت مسيئة للسلطة الفلسطينية، احتجاز لعدة أيام ودفع كفالة مالية)، خالد زغلول الخطيب (اتهم بنشر منشورات على فيسبوك أعلن من خلالها انتمائه للمذهب الشيعي)، حمد جهايشة (كتابات على فيسبوك لم تحدد طبيعتها، احتجاز لعدة ساعات)، أمير سبيتان (تسجيل فيديو تهكمي مع جدته حول رأيها في مشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس في جنازة شمعون بيريز،احتجاز لعدة ساعات).[55]

الاحتلال الإسرائيلي ومنصّات التواصل الاجتماعي

تتنوع أدوات القمع التي يستخدمها الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، ولعل أحدث هذه الأدوات هي منصات التواصل الاجتماعي التي تسعى إسرائيل لتوظيفها لصالحها، أو على الأقل استخدامها كأداة ضبط ورقابة. تنبع أهمية الاهتمام بضبط منصات التواصل الاجتماعي نظراً لدورها الكبير في حشد الجماهير والتأثير على الرأي العام. فبعد أن كان الحيّز العام في الواقع المعزّز، كالمقاهي ومقرّات الأحزاب والمساجد، هو حيّز حشد الجماهير ونشر الأفكار وتكوين جماعات الضغط، أصبح الحيّز الافتراضي المتمثل بمنصات التواصل الاجتماعي هو أداة فاعلة لتحقيق هذا الغرض. وبعد أن كانت المنشورات والمطبوعات والنداءات عبر الراديو ومكبرات الصوت، هي وسائل الإعلام المؤثرة والحاشدة، أصبحت المنشورات والتغريدات وتسجيلات الفيديو والتعليقات والوسوم، هي أدوات الحشد والنشر والإعلام الحديثة.

وفيما تستطيع الدول التحكم بوسائل الإعلام التقليدية عن طريق فرض قوانين ضابطة أو إجراءات رقابية على المضامين المنشورة والمذاعة، لا تخضع منصات التواصل الاجتماعي لنفوذ الدول، بل تتبع بشكل كامل للشركة المالكة، المتحكمة الوحيدة بسياسات النشر. من هذا المنطلق، تحاول العديد من الدول ومن بينها إسرائيل التوصل لتفاهمات مع شركات منصات التواصل تؤدي في نهاية المطاف لتقليص الفجوة بين سياسة النشر لدى المنصة ومصالح هذه الدول. في هذا السياق، أطلقت إسرائيل في الأعوام الأخيرة إجراءات تهدف للتأثير بسياسة النشر لدى الشركات التي تدير وسائل التواصل، وأبرزها فيسبوك.

55. "تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين 2016"، إصدار: سوشال ستوديو http://socialstudio.me/smrp2016/SMRP2016-AR.pdf

محاولة ضبط

في الأعوام الأخيرة ركزت إسرائيل على موقع "فيسبوك" الشهير كونه الأكثر انتشاراً عالمياً والمنصة الرئيسية المستخدمة في فلسطين بما في ذلك في أراضي عام 1948. تركيزاً أفضى، بحسب تصريح وزيرة القضاء الإسرائيلية آيليت شاكيد، إلى تفاهم بين إسرائيل وفيسبوك بعد زيارة وفد رسمي من مسؤولي فيسبوك إلى تل أبيب في شهر سبتمبر/أيلول 2016. جاء هذا التفاهم، الذي نفى "فيسبوك" وجوده،[56] بعد تهديد إسرائيليّ بسن تشريع أو قانون يتيح للإسرائيليين ملاحقة شركات التواصل الاجتماعي قانونياً وعلى رأسها فيسبوك في حال استضافة صور أو رسائل تشجع على "الإرهاب".[57]

يهدف هذا التشريع أو القانون الذي تلوّح به الحكومة الإسرائيلية إلى إلزام إدارة فيسبوك بإزالة أي محتوى تعتبره إسرائيل تحريضاً، مثل كلمات أو تعبيرات "الموت لليهود"، "نازيون"، "طعن"، "دهس"، إضافة لدعوات تشييع الشهداء أو إرشادات لتنفيذ عمليات دهس أو طعن.[58] كما اتهم جلعاد أردان، وزير الأمن الداخلي، مؤسس فيسبوك، مارك زاكربرغ، بـتخريب عمل الشرطة الإسرائيلية ودعا الوزير مواطنيه "أن يلاحقوه في كل مكان محتمل بمطلب مراقبة المنبر الذي أسسه والذي يجني من ورائه المليارات".[59] يتضمن هذا القانون "فرض غرامات مالية تصل إلى 300 ألف شيقل أي 75 ألف دولار أمريكي، على كل شبكة اجتماعية ترفض الانصياع لأوامر الحكومة الإسرائيلية بشطب منشورات التحريض".[60] وفي جلسة ضمن المؤتمر السنوي لمركز "أبحاث السياسة ضد الإرهاب" (ICT) التابع للمركز متعدد التخصصات في هرتسليا، وصف المتحدثون الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بصفتها منصة للإرهاب والعمليات الإرهابية في إسرائيل، باريس، الولايات المتحدة، والعالم بشكل عام.[61] كما تعتمد إسرائيل على التشهير أو التهديد بالإغلاق أو حبس المدراء التنفيذيين في الشركات للضغط على الشركات الخاصة للانخراط في اتفاقيات تعاون تؤدي إلى حذف محتوى تعترض عليه إسرائيل بحجة التحريض ضدها.

ويذكر أن إسرائيل تبرّر الضغط على شركات التواصل الاجتماعي بالرجوع للقوانين الدولية في تقييد حرية التعبير للفرد إذا ما هددت أمن الدول، مثل المادة 19 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية. وفي السياق يذكر أن إسرائيل تدعي "أن اندلاع المواجهات بين الشباب الفلسطينيين وقوات الاحتلال قبل عام في المناطق الفلسطينية، وما تلتها من عمليات طعن قام بها شبان غاضبون، في ظل استمرار عمليات الإعدام الميدانية التي تنفذها قوات الاحتلال على حواجزها، انطلقت من مواقع التواصل الاجتماعي ونشر مواد تحريضية.[62] "في هذا السياق" اتهمت إسرائيل في وقت سابق، على لسان وزير أمنها الداخلي، جلعاد إردان، موقع فيسبوك بأنه يستخدم للتحريض على شن الهجمات عليها"[63] نتيجة للضغوط الإسرائيلية، استجابت إدارة فيسبوك لطلبات الاحتلال بحذف مضامين كتبها فلسطينيون، وعليه قامت شركة فيسبوك بعدة إجراءات مثل إغلاق بعض الحسابات لقادة من حركة حماس في قطاع غزة، إضافة لحذف عدد من الحسابات لإداريين عاملين في صفحات إخبارية فلسطينية كما أوضحنا في الفصل الثاني لهذا التقرير. وهو ما أكدته شاكيد بتصريحها حول "ارتفاع معدل "الامتثال الطوعي" لهذه الشركات من 50٪ إلى 95٪ خلال عام".[64] إذ امتثل فيسبوك لـ 95٪ من الطلبات الإسرائيلية لمسح محتويات تحرّض الفلسطينيين على العنف". كما استجاب موقعيّ جوجل ويوتيوب بحظر جهات تبث لمقاطع يوتيوب تعتبرها إسرائيل تحريضاً عليها. ومصطلح "الامتثال الطوعي" كما تدعي إسرائيل أن شبكات التواصل الاجتماعي اقتنعت إراديا، وأن تعاونها مع إسرائيل لا يرجع لنية إسرائيل استصدار تشريع يتيح ملاحقة هذه الشركات قانونياً.

من جهتها بررت إدارة فيسبوك إجراءاتها بإزالة المحتوى كاعتراض واضح منها على الاتهامات الإسرائيلية بعد التعاون الوثيق بينهما.[65] إلى جانب كون ذلك دليل، بالنسبة لفيسبوك، بالتزامها لعمل المنتظم مع منظمات السلامة حول العالم لضمان معرفة الناس بالاستخدام الآمن للمنصة وأن لا مكان لمحتوى "يشجع على العنف أو التهديدات المباشرة أو الخطاب الإرهابي" الذي ينطوي على كراهية على منصة التواصل الاجتماعي حسب معايير الشركة".[66]

---

56. نفى سيمون ميلنر، مدير السياسات في فيسبوك لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجود اتفاقية تعاون بين فيسبوك وإسرائيل: http://www.7amleh.org/ar/article/100
57. "مواقع التواصل الاجتماعي ترضخ لطلبات إسرائيل"، الجزيرة نت، 13.09.2016، http://bit.ly/2ksbrij
58. "فيسبوك وإسرائيل: التحالف مع الوحش!"، رصيف 22، 13.09.2016، http://bit.ly/2lbon0x
59. "وزير إسرائيلي يتهم فيسبوك بتخريب عمل الشرطة الإسرائيلية"، روسيا اليوم، 03.07.2016، http://bit.ly/29eAmpU
60. "اتفاق لتعزيز التعاون بين الحكومة الإسرائيلية وشبكة فيسبوك"، وكالة قدس برس، 12.09.2016، http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=23029
61. "للتذكير: الواقع أقدم من مواقع التواصل الاجتماعي"، المصدر، 18.09.2016، http://bit.ly/2l3z8zj
62. "مواقع التواصل الاجتماعي تخضع لرغبات الاحتلال"، صحيفة البيان، 19.09.2016، http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2016-09-19-1.2717659
63. راجع المصدر رقم 17.
64. راجع المصدر رقم 15.
65. "فيسبوك يرفض اتهاماً إسرائيلياً له بالتحريض"، الجزيرة نت، 03.07.3016، http://bit.ly/2lKBUbP
66. "فيسبوك تدافع عن موقفها بشأن معايير المحتوى بعد شكاوى إسرائيلية"، رويترز، 03.07.2016، http://ara.reuters.com/article/internetNews/idARAKCN0ZJ0IS

في ظل هذه الاستجابة تتأثر صورة الواقع مع ما يحدث من انتهاكات إسرائيلية بحق الفلسطينيين من خلال ما يُنشر من صور ومقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي. في هذا السياق يبرز سعي إسرائيل للحد من مواجهة الفلسطينيين السلمية كونها تدرك أن مواقع التواصل الاجتماعي أداة مهمة في يد الفلسطينيين، إذ يستخدمونها لتسليط الضوء على القضية الفلسطينية وحشد التأييد العالمي لها. أيضا تمثل هذه الاستجابة خضوع الشركات الخاصة للقوى المسيطرة والمهيمنة في العالم. من هنا يظهر سعي إسرائيل إلى بث وتعزيز روايتها المضللة عبر منصات التواصل الاجتماعي والدفاع عن الدولة من خلال خبراء ليكونوا سفراءها في هذا الحيّز، وبعدة لغات للوصول لأكبر حجم من الجمهور الإلكتروني.

في سياق استجابة منصات التواصل الاجتماعي لضغوط إسرائيل برز في عام 2016 تجاهل هذه المنصات للتحريض الإسرائيلي ضد الفلسطينيين بشكل عام. حيث تكتظ شبكات التواصل الاجتماعي بتحريض كبير ضدّ الفلسطينيين، خاصة في أراضي الـ1948، دون تدخل السلطات المعنية لمنعها، وهو ما يعتبر خرقاً واضحاً لمبدأ المساواة أمام القانون. وحسب تقرير لمركز "حملة" بعنوان "مؤشر العنصرية والتحريض في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية 2016"،[67] فإن ما يقارب 60 ألف متصفح إسرائيلي كتبوا على الانترنت منشوراً عنيفاً واحداً على الأقل ضدّ العرب، حيث وجد 675 ألف منشور عنصريّ أو تحريضيّ كتب ضد العرب على الشبكات الاجتماعيّة في عام 2016، بمعدل منشور واحد كل 46 ثانية، غالبيّتها على "فيسبوك"، أي ضِعف ما كان عليه العدد في عام 2015، والذي نشر فيه 280 ألف منشور مشابه. في هذا المضمار، قالت القناة العاشرة الإسرائيلية في تقرير لها إن "أجهزة أمن الاحتلال الإسرائيلي لا تعير أي اهتمام للتحريض اليهودي على قتل الفلسطينيين، في الوقت الذي تراقب فيه عن كثب كل ما يكتبه الفلسطينيون على شبكات التواصل الاجتماعي".[68]

إن تأثير إسرائيل على منصات التواصل الاجتماعي يعتبر تعدياً على الحرية الفردية في التعبير والمشاركة الحرة، وهذا يؤسس إلى مخاوف تتعلق بالالتفاف على الأطر القانونية والدولية القائمة التي تحمي حرية التعبير، لا سيما باسم مكافحة التطرف العنيف على الإنترنت. في إسرائيل، هذه الاتفاقية مع فيسبوك وغيرها من شبكات التواصل الاجتماعي تبدو كأنها تشرع السياسة الإسرائيلية في الأشهر الأخيرة باعتقال ومعاقبة فلسطينيين بحجة التحريض في وسائل التواصل الاجتماعي خصوصا على فيسبوك، كما أنها أصبحت تبدو أداة إسرائيلية لمراقبة الفلسطينيين بهدف توفير الأمن للمواطنين الإسرائيليين، هذا إلى جانب السعي لتغيير صورة الواقع لدى الشعب الفلسطيني الذي يقبع تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948.

عسكرة الحيّز الرقمي

ضمن محاولات إسرائيل لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، يستمر عمل وحدات الإعلام الاجتماعي في الجيش الإسرائيلي وبقية المؤسسات الرسمية. ويأتي ذلك بعد إعلان وزارة الخارجية الإسرائيلية أواخر العام الماضي عن إنشاء وحدة جديدة لمراقبة شبكات التواصل الاجتماعي باللغة العربية، من أجل محاربة ما أسمته "التحريض على العنف" من خلال الشبكة،[69] وهي وحدة تتبع لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان".

تم توسيع عمل هذه الوحدة من خلال إطلاق صفحة على الفيسبوك باسم "المنسق" والّتي تنشر تصريحات يوآف مردخاي، منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية، باللّغة العربيّة،[70] وكذلك موقعاً إلكترونياً باللغة العربية يزوره يومياً 400 ألف شخص حسب ما أعلن عنه وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان في 18 أغسطس/آب 2016.

ولعل من أشهر أنشطة هذه الوحدة أيضا هي إدارة صفحة الناطق باسم الجيش الإسرائيليّ للإعلام العربي، أفيخاي أدرعي، التي استقطبت مئات الآلاف من العرب والفلسطينيّين في صفحته على "فيسبوك" باللّغة العربيّة.[71]

---

67. "مؤشر العنصرية والتحريض في الشبكات الاجتماعية الإسرائيلية لعام 2016"، مركز "حملة"، 07.02.2017، http://www.7amleh.org/ar/article/108

68. "سقف الاحتلال يعلو اتجاه منشورات فيسبوك، فهل من رادع"، شبكة راية الإعلامية، 12.07.2016، http://www.raya.ps/ar/print/news/948357.html

69. راجع مصدر رقم 15.

70. "إسرائيل تبدأ بمخاطبة الفلسطينيين من خلف قيادتهم فهل تنجح؟"، المونيتور، 23.08.2016، http://bit.ly/2l3bOBB

71. "الاحتلال ينشئ موقعاً إلكترونياً يستهدف الفلسطينيين"، فلسطين الآن، 18.08.2016، http://bit.ly/2lbfMLb

شركات برمجة إسرائيلية في خدمة الانتهاكات الرقمية

تنخرط شركات إسرائيلية للبرمجيات ببيع برمجيات للقوات الإسرائيلية من أجل رصد ومتابعة الفلسطينيين والعرب ومحادثاتهم عبر الشبكات الاجتماعية المختلفة. فالشركات الإسرائيلية مثل IntuView وKapow وBuzzilla، مختصة برصد الإنترنت والشبكات الاجتماعية وتعمل عادة لرصد الحديث حول علامات تجارية، إلا أنها تقدم خدماتها أيضاً بشكل فعال للجيش الإسرائيلي من خلال رصد كلمات مفتاحية معينة تظهر بشكل متكرر، وذلك بحسب تصريحات مدراء في الشركات.[72] ووفقاً لتقارير صحفية[73] فإن هناك علاقات وثيقة تربط بين وحدة الجيش الإسرائيلي الإلكترونية وبين أشهر شركات البرمجة مثل (AudioCodes) و(Gilat) و (Onavo).

استنتاجات

تناول هذا التقرير جوانب مختلفة من نشاط الإعلام الاجتماعي في فلسطين في عام 2016، فناقش جزءاً من السلوكيات الرقمية العامة للمستخدمين في ظل الواقع السياسي المعقد المفروض عليهم بفعل الاحتلال الإسرائيلي، وانعكس ذلك بعرض أبرز الوسوم التي استخدمت عبر وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة خلال العام، إلى جانب الحملات الإعلامية التي نظمت. بالإضافة لذلك، تطرّق التقرير لفضاء التواصل الاجتماعي كساحة تعكس صراع الفلسطينيين مع الاحتلال، فمن جهة يسارع الفلسطينيون للتعبير عن آرائهم السياسية ومشاركة مضامين تتفاعل مع واقعهم والأحداث اللافتة التي تمرّ بهم، وبالمقابل تستخدم إسرائيل وسائل التواصل الاجتماعي كأداة رصد وضبط تريد تطويعها لخدمة الهيمنة الإسرائيلية.

اعتماداً على ما قدّمه هذا التقرير من معلومات يمكن صياغة الاستنتاجات التالية:

أولاً، فيما يتعلق بالاتصال بالإنترنت واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي يمكن القول إن الشعب الفلسطيني شعب متصل بشكل كبير بالحيّز الافتراضي ويستخدمه لأهداف متنوعة. وإن هذا الاتصال المتوفر يجعل من وسائل التواصل الاجتماعي ساحةً مناسبةً للتعبير الفوري عن الانفعالات والمواقف والتعليق على الأحداث. وهو ما انعكس على إنشاء وسوم عديدة منها التعبيري ومنها المطالبيّ، إضافة لإطلاق حملات إعلامية مختلفة ومتنوعة، رغم هيمنة الجانب السياسي عليها إلا أنها عكست كذلك هموماً اجتماعية..

ثانياً، وانطلاقاً من النقطة الأولى، يمكن القول إن سرعة التفاعل واستخدام الفلسطيني لوسائل التواصل الاجتماعي كمتنفّس للتعبير عن الرأي دفع السلطات الإسرائيلية إلى بناء استراتيجية لضبط هذا الحيّز والتحكم بمضامينه وتحويله إلى أداة سلطوية نافذة ضدّ الفلسطينيين. فمن ضمن أدوات الضبط كانت التحقيقات والاعتقالات التي تمّت بسبب كتابات نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي. وذلك بعد وضع تعريف فضفاض موسّع لكلمة "تحريض" وإدراج تعبيرات فلسطينية دارجة ومتداولة وصور رموز فلسطينية تحت هذا المسمى، وهو ما يسهل إيجاد ذريعة قانونية للمساءلة وما يعزز انتهاك الحقوق الرقمية. وبناء على حالة اعتقال الناشط الاجتماعي أنس أبو دعابس على خلفية منشور فيسبوك حول الحرائق التي اندلعت في البلاد أواخر العام 2016، نستنتج أن المؤسسة الإسرائيلية تقوم باستغلال الأحداث الجارية سواء كانت أمنية أو كوارث طبيعية في سبيل إحكام السيطرة على حرية التعبير وخفض سقف الخوف.

72. "شبكات التواصل الاجتماعي في خدمة الاحتلال"، حبر، 12.06.2016، http://7iber.com/technology/social-media-complicity-with-israel/
73. "مواقع التواصل الاجتماعي تخدم مصالح الاحتلال"، ميدل إيست مونيتر، 13.06.2016، http://bit.ly/2lg7H5v

من هنا، نستنتج أيضاً أن إسرائيل تعتدي بشكل مستمر، وتحت غطاء قانوني بكثير من الأحيان، على الحريات الشخصية للأفراد وخاصة حرية التعبير عن الرأي والاستخدام الحر لشبكة الإنترنت ونشر المضامين التي تعكس هموم المستخدم وتطلعاته. إن هذا النوع من التعدي، في حال استمر وازدادت وتيرته، يهدّد استمرار وجود الرواية الفلسطينية للأحداث الجارية في الحيّز الافتراضي، بالمقابل، يصدّر الرواية الرسمية الإسرائيلية التي تكرّس الانتهاكات ضدّ الفلسطينيين وتعزّز قوة الاحتلال، وتغيّب رواية الضحية بشكل تام.

إلى جانب استخدام إسرائيل لوسائل التواصل الاجتماعي كأداة رصد ضد الفلسطينيين، فهي توظفها أيضا كأداة بث ونشر مضامين ضمن أجندة سياسية عسكرية. فعبر فتح وإدارة صفحات فيسبوك وتويتر ضخمة ناطقة باللغة العبرية، تحاول المؤسسة الأمنية الإسرائيلية الوصول إلى الفلسطينيين بشكل مباشر، وهو أسلوب ضبط يندرج تحت تعريف "القوة الناعمة". بالإضافة إلى ذلك، يستنتج أن إسرائيل تسعى إلى عسكرة الحيّز الافتراضي، ووسائل التواصل الاجتماعي تحديداً، سواء عبر إدارة الصفحات المذكورة سابقاً، أو عبر تشكيل وحدة عسكرية خاصة لكتابة المضامين لوسائل التواصل الاجتماعي ضمن رؤية أمنية ومراقبتها أيضاً، أو عبر توظيف شركات إسرائيلية لتوفير معلومات حول النشاط الفلسطيني على وسائل التواصل تمهيداً لقمعه.

ويضاف لذلك أن الحكومة الإسرائيلية لا تكتفي فقط بتجنيد الموارد الداخلية للسيطرة، بل تسعى لتوظيف الخطاب الدولي لمكافحة الإرهاب

لصالحها، وذلك باستخدامها لمطالبة شركات مواقع التواصل الاجتماعي بتبني سياسة نشر متسقة مع متطلبات ومصالح وخطط إسرائيل، لتضيّق بذلك الحيّز الرقمي الواسع وتحوّل كبرى شركاته لأداة قمع أخرى وحاجز جديد بوجه الفلسطينيين. ولفعل ذلك تجنّد إسرائيل كل مؤسساتها الحكومية وغير الحكومية للتأثير على منصات التواصل الاجتماعي، وقد بات واضحاً أن هذه المنصات تخضع للمطالب الإسرائيلية وتتماشى مع تعريفاتها للمحتوى التحريضي على الإنترنت.

ولا يواجه الفلسطينيون التضييق على حرية التعبير من جانب الاحتلال الإسرائيلي فقط، وإنما أيضاً من جانب السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة. إذ سجّل عدد من الاعتقالات في 2016 على خلفية منشورات ناقدة لسياسات السلطة أو حركة حماس، عبر موقع فيسبوك.

في النهاية، انطلاقاً من القيم والمبادئ التي تستند عليها "حملة" وسعيها المستمر لكفل الحق الفلسطيني باستخدام الإنترنت، يؤكد التقرير أحقية الفلسطينيين في جميع المناطق بالوصول إلى الإنترنت بسهولة وضمان استخدامه، إلى جانب وسائل التواصل الاجتماعي، كأداة آمنة للتعبير. ويوصي التقرير شركات التواصل الاجتماعي التعامل بعدل مع الفلسطينيين ونشاطهم عبر الشبكات الاجتماعية، دون انحياز. كما يوصي السلطة الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية وكافة المعنيين تحمل المسؤولية بالضغط على شركات التواصل الاجتماعي لضمان حرية التعبير الفلسطيني على الشبكة والتعامل بعدل مع روايتهم.

انتهى

حملة – المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center for
the Advancement of Social Media

هاشتاغ فلسطين 2016

تقرير
النشاط الرقميّ الفلسطينيّ

تابعونا عبر:

www.7amleh.org